

الخدمات المصرفية الشاملة والمستدامة: دراسة حالة الجهاز المصرفي لعينة من الدول العربية

Comprehensive and Sustainable Banking Services – Case Study of the Banking System in Arab Countries

قدوري طارق

مخبر إدارة أعمال المؤسسات الاقتصادية المستدامة

جامعة الوادي – الجزائر

kaddouri-tarek@univ-eloued.dz

تاريخ النشر: 2024/06/27

جعفر موني*

مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية

جامعة الوادي – الجزائر

mouna-djaafar@univ-eloued.dz

تاريخ القبول للنشر: 2024/03/21

تاريخ الاستلام: 2023/11/13

ملخص:

تهدف الدراسة للتعرف على أهم الممارسات والخدمات المصرفية الشاملة والمستدامة، بالتطرق لأهم المبادرات والاطر الدولية التي تدعم هذا التوجه، وكذا الوقوف على حجم الممارسات والمنتجات التي اتخذها القطاع المصرفي في الدول العربية للحاق بركب الاستدامة.

توصلت الدراسة أن مستوى اعتماد هذه الخدمات والممارسات يختلف باختلاف درجة وعي القادة الماليين بأهمية هذه الأخيرة، بالنسبة للجهاز المصرفي الجزائري فهو يسجل مستوى متدني في مواكبة التطورات الأخيرة بالمقارنة مع كل من القطاع المصرفي الكويتي والمصري.

الكلمات المفتاحية: الخدمات المصرفية، الاستدامة المصرفية، معايير ESG، الجهاز المصرفي

تصنيفات JEL: G21، G56.

Abstract:

The study aims to identify the most important comprehensive and sustainable banking practices and services by addressing the most important international initiatives and frameworks that support this trend, as well as the scale of practices and products taken by the banking sector in the Arab countries to catch up on sustainability.

The study found that the level of adoption of these services and practices varies by the degree of financial leaders' awareness of the importance of the latter, for the Algerian banking system it records a low level of keeping pace with recent developments compared to both the Kuwaiti and Egyptian banking sector.

Keywords: Banking Services, Banking Sustainability, ESG Standards, Banking System

Jel Classification Codes: G21، Q56.

* المؤلف المراسل.

مع توجه العالم الى رسم خطط اقتصادية مستقبلية تركز على ممارسات صديقة للبيئة وإحداث أثر اجتماعي إيجابي مع تحقيق مستوى عال من الربح مصطلحات تتبع من الأعمال والأنشطة المستدامة، والتي من خلالها تعيد البنوك توجيه أعمالها نحو العمل المستدام بإطلاق منتجات وخدمات مصرفية جديدة وتطوير التقليدي منها وجعلها أكثر تنوعاً وشمولاً في ظل التوجه نحو العمل المصرفي الشامل والمستدام، لما لها من أهمية على صعيد الخدمات وجعلها أكثر مواكبة للتطورات الحاصلة على المستوى العالمي بدمج مجموعة من الاعتبارات البيئية والاجتماعية والأخلاقية في استراتيجية البنوك تحفز البنوك نحو المساهمة والالتزام بتحقيق التنمية المستدامة.

العديد من دول العالم قطعت أشواطاً كبيراً نحو اعتماد وتنفيذ الممارسات المستدامة والشاملة داخل القطاع المالي، فالبنوك لم تحد عن مسار ادماج مقتضيات الاستدامة والتعافي الأخضر ضمن نظم إدارتها في مختلف علاقاتها مع أطرافها الفاعلة إلا أن نسبة التقدم متباينة في الوصول لنظام مالي مستدام كلياً، إلا أن العديد من الدول العربية لازالت في بداية مشوارها نحو الاستدامة المصرفية واتخذت من بعض المنتجات والممارسات فاتحة طريقها نحو النظام المصرفي المستدام. أدرجت العديد من المصارف العربية الاستدامة والشمول في استراتيجياتها الداخلية والخارجية بتقديمها لمجموعة شاملة ومتكاملة من الخدمات المصرفية لمختلف الفئات والقطاعات والسعي لجعلها أكثر سهولة وأقل جهداً من خلال الاعتماد على رقمتها بالإضافة إلى بعض الممارسات التي من خلالها باشرت توجيهها نحو الاستدامة بداية بمجموعة من الممارسات تحت مسمى المسؤولية الاجتماعية وممارسات بيئية كتقليل الطاقة والورق والمياه وتقديم تمويل أخضر كل ذلك افصحت عنه من خلال تقارير غير مالية تعرف بتقارير الاستدامة.

1.1. إشكالية الدراسة: وفي سبيل مواكبة التطورات الحاصلة خلال السنوات الأخيرة يواجه القطاع المصرفي العربي مطلباً للعب دور فعال في توجيه الموارد المالية بكفاءة وفعالية وأكثر استدامة، ومن ذلك تمحورت إشكالية الدراسة حول:

ما هو حجم ممارسات الخدمات المصرفية الشاملة والمستدامة في الجهاز المصرفي لعينة الدول العربية؟

2.1. فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية الرئيسية تم الاعتماد على الفرضيين الأساسيين:

- يقدم الجهاز المصرفي في الدول العربية مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية الشاملة والمستدامة.
 - غياب الإفصاح المالي والغير المالي على مستوى البنوك التجارية الجزائية له أثر على تسارع خطى تبني نهج الاستدامة.
- 3.1. أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذا الموضوع من أهمية القطاع المصرفي الدور الذي تقدمه الخدمات المصرفية ذات الطابع المستدام للمجتمع والاقتصاد والبيئة بصفة خاصة وتنمية القطاعات بصفة عامة، كما تتجلى أهمية الموضوع أيضاً أنه سلط الضوء على مدى استدامة وشمول المصارف العربية كونها تعمل على توجيه الموارد المالية بعيداً عن التوجه التقليدي الذي يعتمد على تحقيق الربح إلى ما هو شامل ومستدام خصوصاً أن الاستدامة حديث الساحة لاسيما الاستدامة المصرفية العربية.

4.1. أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- تقديم إطار نظري للخدمات المصرفية المستدامة وأبعادها؛
- تقديم إطار نظري عن الخدمات المصرفية الشاملة وأنواعها؛
- التعرف على الأبعاد المتعلقة بالخدمات المصرفية المستدامة؛

— تحديد الممارسات المصرفية المستدامة والشاملة المعتمدة لدى البنوك التجارية العربية.

5.1. منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على مستوى استجابة الجهاز المصرفي قضايا الاستدامة وذلك بالاستناد على تحليل المحتوى للتقارير المالية وغير المالية (تقارير الاستدامة، تقارير المسؤولية الاجتماعية) لعينة من البنوك التي مثلت البيئة العربية.

2. الخدمات المصرفية الشاملة

يعد القطاع المصرفي العنصر المهيمن في النظام المالي من خلال تأديته لوظائف هامة تشكل الجزء الأكبر من عملية الوساطة المالية يخضع هذا القطاع دوما للإصلاحات بما يواكب التطورات أحرها كان التنوع المصرفي والابتعاد التدريجي عن أنشطتها التقليدية حتى الوصول للخدمات المصرفية الشاملة.

1.2. تعريف الخدمات المصرفية الشاملة

تعتبر الخدمات المصرفية الشاملة عن عملية تزايد أعمال البنوك واقتحامها لمجالات جديدة كانت حكرًا على مؤسسات أخرى مثل القيام بخدمات التأمين أو ممارسة أعمال الاستثمار، أو قيام بدور الشركة القابضة، ومنه فالخدمات المصرفية الشاملة تعبر عن كل ما تقوم به البنوك الشاملة التي تعتمد على التنوع الكامل للأعمال والوظائف. (بوزيان، 2016، صفحة 340)

يعرف البنك العالمي العمل المصرفي الشامل على أنه سوق مالي كبير يقدم منتجات متنوعة تحت سقف واحد، كما يشير مصطلح الخدمات المصرفية الشاملة بشكل عام إلى الجمع بين الخدمات المصرفية التجارية والخدمات المصرفية الاستثمارية، أي إصدار الاكتتاب والاستثمار والتداول في الأوراق المالية وخاصة التأمين (Chandana Goswami, 2010, p. 18)

ومن التعريف يمكن القول بان الخدمات المصرفية الشاملة هي الخدمات التي ابتعدت عن الطريقة التقليدية سواء في التقديم والسعي لإيصالها لأكبر فئة من العملاء والتي تعمل في جميع أنحاء العالم.

2.2. الأنشطة والخدمات المصرفية الشاملة

كان للتغيرات الحاصلة على المستوى الاقتصادي عامة والمصرفي خاصة انعكاسا على أداء واعمال البنوك مما جعل من البنوك تقدم مجموعة متكاملة وشاملة من الخدمات المصرفية، نوجز بعضها منها في الجدول الآتي:

الجدول (01): الأنشطة والخدمات المصرفية الشاملة

1- الودائع الجارية والودائع لأجل؛ 2- الودائع بإخطار سابق؛ 3- ودائع صندوق التوفير؛ 4- الإيداع الثابت بالتقسيط؛ 5- الإيداع بالتقسيط لأغراض دفع الضرائب.	وظيفة الإيداع
1- صناديق الاستثمار؛ 2- عمليات الاستثمار في الأوراق المالية (الأسهم، السندات، الصكوك الإسلامية، شهادات الإيداع الدولية، المشتقات المالية، عمليات المقايضة، التوريق، شركات راس المال المخاطر، سوق صرف العملات الأجنبية، جهاز الاستثمار في البنوك).	وظيفة الإيداع الاستثماري
1- لتسهيلات الائتمانية للأفراد؛	وظيفة الإقراض (التمويل)

2- التسهيلات الائتمانية للشركات (الضمان الشخصي، خطابات الضمان، بطاقات الائتمان للشركات).	
1- وسيط التجارة الخارجية في عمليات الاستيراد والتصدير (التسهيلات المستندية؛ الاعتمادات المستندية، اصدار خطابات الضمان).	وظيفة خدمات الشركات

1- التأمين (التأمين على الحياة؛ التأمين على الممتلكات) 2- التأجير التمويلي؛ 3- التأجير التشغيلي؛ 4- خدمات التخصيم.	وظيفة الخدمات التعاقدية
1- الهاتف المصرفي؛ 2- الانترنت المصرفي؛ 3- نقاط البيع لمتاجر التجزئة.	وظيفة البنوك الالكترونية
1- تحصيل الأوراق التجارية؛ 2- خدمات التحويل الداخلية؛ 3- التحويلات المحلية والدولية؛ 4- الأوامر المستندية.	وظيفة الخدمات المتنوعة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: محمد عادل حسن ابوسمرة، 2018، أثرالاستراتيجيات التسويقية على التحول المصرفي من البنوك التقليدية إلى البنوك الشاملة، ص-ص: 101-120.

كما يمكن تعداد أهم نقاط التوجه العالمي نحو التنوع في الأنشطة والخدمات التي تقدمها البنوك الحديثة فيما يلي:

(عادل، 2009/2008، الصفحات 27-28)

- المساهمة في إقامة أو إدارة شركات صناعية وتجارية وزراعية وخدمية؛
- زيادة عدد الفروع للبنوك في مختلف المناطق ولكل العملاء لزيادة نسبة وصولها؛
- تقديم البنوك كافة الخدمات الخاصة بالحسابات الآلية، الاستثمار المشترك، السمسرة، وكتابة أو إصدار بوالص التأمين بأنواعها المختلفة؛
- تنوع الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد كالقروض الشخصية وتنظيم وتخطيط للضرائب الشخصية وميزانيات الانفاق، دفع الإيجارات ومنح تسهيلات وقروض مالية عقارية بالإضافة إلى التأمين على السيارات؛
- استحداث أوراق مالية قابلة للتسويق عن طريق التوريق والتعامل بها وما يرتبط بها من أنشطة؛
- تقديم كافة الخدمات الخاصة بالسفر والسياحة مع التعامل مع كافة أنواع العملات بيعا وشراء؛
- تقديم كافة الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية وإدارة المشروعات الجديدة في شتى المجالات؛
- تنظيم وإدارة كل ما تعلق بتقديم وصرف المعاشات والمنافع الاجتماعية المقدمة من الدولة إلى الافراد؛
- مكافئة الشيك الورقي بالشيك الالكتروني والنقود التقليدية بالنقود الالكترونية نظرا لخصائص كل منها على سابقتها وتسهيلها لحياة المتعاملين بها؛
- تقديم التمويل الأصغر للراغبين في انشاء المنشآت الفردية الصغيرة والحرفيين في شتى المجالات؛
- تقديم التسهيلات للشركات التجارية الراغبة في اصدار بطاقات الضمان لعملائها كوسيلة لترويج مبيعاتها؛
- الاتجار في المواد الخام والسلع المختلفة.

3.2. المبادئ والأطر التوجيهية للاستدامة

بالرغم من المستوى الذي وصل له تنوع الاعمال المقدمة من طرف البنوك إلى أنها قد تكون غير قادرة على الاستمرار أثناء سعيها وراء الربحية، مما ألزم البنوك على تغيير نموذج أعمالها من النموذج التقليدي إلى المستدام لاسيما في التسعينات أين اكتشفت الروابط بين العمل المصرفي والتنمية المستدامة وظهور العديد من المبادرات والإجراءات الداعمة لدمج معايير ESG في استراتيجية العمل الخاصة بالبنوك، الهدف الأساسي من هذه المبادرات تحفيز القطاع المالي وخلق شعور بالمسؤولية والالتزام بالمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة منها: (THOMPSON, 2021, pp. 159-161)

- مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP FI): هي شراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وقطاع الخدمات المالية العالمية، تم انشاؤها في سياق قمة الأرض لعام 1992 بهدف تعزيز التمويل المستدام، تعمل أكثر من 200 مؤسسة مالية بما في ذلك البنوك والشركات التأمين والمستثمرين مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لفهم التحديات البيئية، وتلتزم بإدماج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في جميع جوانب عملياتها، وللمزيد من المعلومات www.unepfi.org

- مبادئ التعادل (مبادئ خط الاستواء): وهي مدونة سلوك طوعية وإطار عمل لإدارة المخاطر للمؤسسات المالية لتحديد وتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية في المشاريع الكبرى كالطاقة أو البنية التحتية وتعني أن البنوك لها المعلومات الكافية للبدء في تحقيق الاستدامة، تأسست في عام 2003 واعتبارا من 2019 تبنت 101 مؤسسة مالية في 38 دولة رسميا مبادئ التعادل لمزيد من المعلومات www.equator-principles.com

- شبكة البنوك المستدامة (SBN): عبارة عن مجتمع يضم أكثر من 50 وكالة تنظيمية للقطاع المالي ورابطة مصرفية من الأسواق الناشئة، تعمل على تعزيز التمويل المستدام وتدعم تطوير السياسات والمبادرات ذات الصلة لتحريك القطاع المالي نحو الاستدامة في بلدانهم الأصلية، حتى الآن أطلقت 15 دولة منها بنغلادش، البرازيل، الصين، أندونيسيا، نيجيريا وتركيا سياسات وإرشادات ومبادئ أو خرائط طريق مع التركيز على الاستدامة البيئية.
- مبادئ السندات الخضراء: هي إرشادات عملية طوعية توصي بالشفافية والافصاح وتعزز النزاهة في تطوير سوق السندات الخضراء انشأتها الرابطة الدولية لسوق رأس المال وهي تقدم إرشادات بشأن المكونات الرئيسية التي تنطوي عليها السندات الخضراء ذات المصادقية.

- التحالف العالمي للخدمات المصرفية على القيم (GABV): تأسس في عام 2009 وهو شبكة متنامية من البنوك والتعاونيات المصرفية والاتحادات الائتمانية والتمويل الأصغر وبنوك تنمية المجتمع ملتزمون بإحداث تغيير إيجابي في النظام المصرفي ليكون أكثر شفافية ويدعم الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية البيئية. www.gabv.org
- معيار ISO 14000: يتم من خلاله تقييم الأثر البيئي السلبي الناتج عن العمليات وقياسه من طرف المنظمات ويساعدها على تبني الممارسات العادلة اجتماعيا وبيئيا من أجل التنمية الشاملة والمستدامة (Kishore Kumar, 2022, p. 5)

- مبادرة اعداد التقارير العالمية (GRI): تقدم تقارير علنية عن الاثار الاجتماعية الحالية والمستقبلية أي توصيل أداء الاستدامة الخاص بالبنوك والمؤسسات إلى العالم (الدباغ، 2022، صفحة 58)

3.1 الاستدامة المصرفية

شهدت الساحة العالمية العديد من التحولات والتي كان لها الأثر بحدوث تغيرات في المناخ وغيرها من التحديات التي كان لزاما التصدي لها بالانتقال للاقتصاد الأخضر منخفض الكربون والأكثر دائرية بمبادرة من الأمم المتحدة نحو الاستدامة سنة 1987 والتي عرفتها على أنها "التنمية التي تلي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة أجيال المستقبل لتلبية احتياجاتهم الخاصة" (Simpson, 2019, p. 07)، وللقطاع المالي دور حاسم في توجيه الموارد المالية نحو الاستثمارات الواعدة وهو ما يعرف بموائمة الموارد المالية مع أهداف التنمية المستدامة واتفق باريس (Simon Dikau, 2019, p. 85).

1.3 مفهوم الاستدامة المصرفية

تعني الاستدامة دمج وتنفيذ الاعتبارات البيئية والاجتماعية والمالية في استراتيجية الشركة وعملياتها (Schutten, 2016, p. 11) ومنه تعبر الاستدامة المصرفية عن الموقف المسؤول للبنك في إدارة عملياته تجاه المجتمع والبيئة تندرج الخدمات المصرفية الاجتماعية والخدمات المصرفية الأخلاقية والخدمات المصرفية الخضراء وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات ضمن نطاق الخدمات المصرفية المستدامة (سليمان، 2021، صفحة 04) كما يرجع تاريخ الخدمات المصرفية المستدامة حسب Phil case انها ظهرت مع بداية العمل الخيري رد الجميل للمجتمع يليه الاستثمار الأخلاقي أو الاستثمار المسؤول اجتماعيا (SRI) والذي يدل على الامتناع عن تمويل أو الاستثمار في الأنشطة التي لها أثر سلبي على المجتمع أخره كان النمو وخلق القيمة من خلال إدارة مخاطر الاستدامة واغتنام الفرص لتحقيق الأداء المتفوق على المدى الطويل (Case, 2012، صفحة 08)

استنادا إلى ما سبق يمكن القول إن الاستدامة المصرفية تعني اسناد العوامل البيئية والاجتماعية والأخلاقية في عمليات اتخاذ القرار أو اعتماد أي مخطط مالي

2.3 مرتكزات الخدمات المصرفية المستدامة

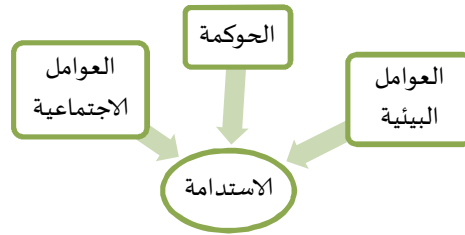
مراعاة العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في عملية صنع القرار يعبر عنه اختصارا بـ معايير الـ ESG التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة للمؤسسات في جوانبها الثلاث (Deli Wang, 2022, p. 03)، وأصبحت درجات هذه الأخيرة أساسية لتقييم مستوى الاستدامة في البنوك والشركات في عملياتهم التي يأخذها أصحاب المصلحة المسؤولون اجتماعيا بعين الاعتبار في اتخاذ القرار الاستثماري وتتمثل في الآتي: (Deepika Saxena, 2021, p. 46)

- **العوامل البيئية:** تقوم الدعامة البيئية بشكل عام على تقييم تأثير البنك على الحدود الطبيعية يتعلق الأمر بإجراء عمليات البنوك بطريقة صديقة للبيئة مع دعم العملاء وأصحاب المصلحة الآخرين، تشمل مبادرات الدعامة البيئية الخدمات المصرفية الالكترونية والحفاظ على الموارد الطبيعية، وإدارة النفايات والتخفيض من البصمة الكربونية بالامتناع عن تمويل المشاريع ذات الأثر السلبي على البيئة.

- **العوامل الاجتماعية:** تتعلق الدعامة الاجتماعية بإقامة علاقات دائمة مع العاملين والعملاء وتعزيز الصحة والسلامة المهنية للموظفين، وتشمل مبادرات الشمول المالي ومبادرات التثقيف المالي وتوفير الائتمان لتشجيع المبادي الخضر، والتبرع بنسبة من أرباحها للمجتمع وتمكين المرأة في الإدارة العليا والاهتمام بذوي الهمم

- **الحوكمة المؤسسية:** تشمل اعتبارات الحوكمة تكوين مجلس الإدارة واستقلاليته ومكافحة الفساد والرشوة، وضمان حقوق المساهمين، الممارسات المحاسبية، التدقيق، الرقابة الداخلية.. إلخ. معايير الحوكمة مهمة لارتباطها بقيمة الأصول سواء من حيث حقوق الملكية والمخاطر التنظيمية والامتثال والمسؤوليات الأخرى.

الشكل (01): علاقات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بالاستدامة



Source: Schutten, Wendy, 2016, Sustainable banking business models, p15

يمكن للقطاع المصرفي بأن يكون جزء من الحل من خلال توجيهه للموارد المالية نحو قطاعات معينة بالموازات مع انتاج معايير ESG من خلال مجموعة من الخدمات، كسندات الاستدامة والسندات الخضراء والسندات الاجتماعية ومجموعة واسعة من الخدمات المصرفية كالقروض الخضراء والودائع الخضراء وبطاقات الائتمان الأخضر وتقديم التمويل الأصغر وغيرها من المنتجات والخدمات، والتي نوضحها لاحقاً (Sá, 2022, pp. 380-381) واعتماده مجموعة من الإجراءات التي تجعل منه مستداماً والتي نوضحها فيما يلي:

الشكل (02): استراتيجية التحول نحو البنوك المستدامة



Source: From the preparation of researchers based on: Giuseppina Procopio, A. T. (2020). Green Banking in Italy: Current and Future Challenges. In M. L. Chiappini, Contemporary Issues in Sustainable Finance. PALGRAVE STUDIES IN IMPACT FINANCE, p212-213.

3.3. المنتجات والخدمات المستدامة

من بين المنتجات والخدمات التي عملت البنوك على تطويرها واستحداثها لتكون سبيلاً للوصول نحو الاستدامة المصرفية التي يمكن توضيحها وتفصيلها فيما يلي:

الجدول (02): المنتجات والخدمات المصرفية المستدامة

المنتجات والخدمات الخضراء	فئات الاعمال
- قروض المباني الخضراء - بطاقة الائتمان الأخضر - الائتمان الأصغر والتمويل الأصغر - التأجير البيئي	- الخدمات المصرفية للأفراد (منتجات وخدمات تجارية مصممة للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)
- السندات الخضراء - سندات التوريد الأخضر - صناديق السندات الخضراء ومؤشرات السندات	- الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار (توفير الحلول المالية لشركات الكبرى والحكومات والهيئات العامة الأخرى وهي ذات احتياجات مالية معقدة)

الخضراء	
- إدارية الأصول (تقديم المشورة المالية والإدارة نيابة عن المستثمرين من خلال تحليلات مالية دقيقة)	- الصناديق المالية الخضراء - الصناديق الاستثمارية المستدامة - صناديق الاستثمار المؤثرة
- التأمين (السماح بتميز أقساط التأمين على أساس الخصائص ذات الصلة بالبيئة)	- التأمين الأخضر - التأمين على الكربون

Source: From the preparation of researchers based on: Rosella Carè, 2018, Sustainable Banking Issues and Challenges, Springer Nature, p69.

وفيما يلي تفصيل بعضها:

❖ الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد: ومن بينها: (Carè, 2018, pp. 69-70)

- قروض المباني الخضراء: تتميز بمعدلات فائدة اقل من خلال تغطية تكلفة تحويل المنزل من الطاقة التقليدية على الطاقة الخضراء.
- بطاقات الائتمان الخضراء: تمنح من خلالها تبرعات تعادل نصف نقطة مئوية تقريبا على كل عملية شراء أو تحويل رصيد أو سلفة نقدية يقوم بها مالك البطاقة.
- التأجير البيئي: تعمل البنوك بشكل متزايد على تطوير أشكال التأجير البيئي التي توفر فيها تقنيات صديقة للبيئة بأسعار تفضيلية، ففي عام 2015 أغلقت مجموعة Santander Group أكثر من 300 صفقة تمويل بمبلغ يزيد عن 35 مليون يورو لتمويل العديد من مشاريع الإضاءة ومعالجة النفايات كما لديها 1037 من ترتيبات تمويل إيجار مجموعة الخلايا الكهروضوئية التي تبلغ قيمتها الإجمالية 245 مليون يورو.

❖ الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار:

- السندات الخضراء: يتم استخدام عائداتها حصريا لتمويل أو إعادة التمويل جزئيا أو كليا لمشاريع خضراء مؤهلة متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة (Marco Migliorelli, 2019, p. 40). تم اطلاق أول سند أخضر في العالم يسمى "سندات الوعي بالمناخ" في عام 2007 من قبل بنك الاستثمار الأوروبي (Carè, 2018, p. 71) وقد شهدت ارتفاعا من 174 مليار دولار أمريكي في عام 2012 منها 221 مليار دولار أمريكي سنة 2017 (عمراني، 2021، صفحة 112).

❖ ادارة الأصول:

- الصناديق المالية الخضراء: يعفكل الذين يشتركون الأسهم في صندوق أخضر أو يستثمرون الأموال في بنك أخضر من دفع ضريبة الأرباح الرأسمالية مع خصم على ضريبة الدخل ومن ثم يمكن للمستثمرين قبول سعر فائدة اقل على استثماراتهم، في حين يمكن للبنوك أن تقدم قروض خضراء بتكلفة أقل لتمويل المشاريع البيئية (المنعم، 2018، صفحة 179).

من بين المنتجات المصرفية المقدمة لتأمين المشاريع التأمين الأخضر، والذي تفرض اقساطه على أساس المخاطر البيئية أو التأمين لأنشطة التكنولوجيا النظيفة والحد من الانبعاثات مثل تأمين الصناعة الخضراء، التأمين على التكنولوجيا النانوية الخضراء، التأمين على السيارات الخضراء (المنعم، 2018، صفحة 179).

4.3. الخدمات المصرفية الشاملة والمستدامة على مستوى الجهاز المصرفي في الدول العربية:

للقطاع المصرفي في الدول العربية دور حيوي تمثل في رفد الاقتصاد بالسيولة اللازمة للأنشطة الاقتصادية المختلفة ويعتبر القطاع المصرفي في الدول العربية أهم مكون في النظام المالي، ولعل من أبرز مؤشراتته المالية التي تؤكد على أهميته ان حجم موجوداته في نهاية 2022 بلغ 4.1 تريليون دولار أمريكي، ما يمثل ما نسبته 126 % من الناتج المحلي الإجمالي لمجموع

الدول العربية (صندوق النقد العربي، 2023)، ويعد تعزيز الاستقرار المالي والوصول إلى الخدمات المالية في المنطقة مع مواكبة القضايا الراهنة على المستوى العالمي بدعم جهود المصارف المركزية العربية ووزارات المالية على تخضير واستدامة النظم المالية في الدول العربية أحد أهم المساعي الحالية، فقد بلغ إجمالي إصدار السندات والصكوك الخضراء المرتبطة بالأنشطة المستدامة 5.5 مليار دولار أمريكي في عام 2022 في الدول العربية حسب ما أفصح عنه مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لعام 2023 والذي أشاد بأهمية تعزيز الوعي بقضايا الاستدامة والتمويل الأخضر ودعمها والاستفادة القصوى من التغيرات المالية الحديثة في تقديم الخدمات المالية (بنك الجزائر، 2023) وكذا دعم وصول كافة فئات المجتمع والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية، ومن أبرز الممارسات والخدمات المصرفية الشاملة والمستدامة التي توفرها المصارف العربية ما يلي:

5.3. الكويت

يعد القطاع المصرفي الكويتي المحور الأساسي للنظام المالي الكويتي، حيث يشكل أكثر من 80% من حجم النظام المالي يتكون الهيكل المؤسسي للجهاز المصرفي والمالي من 23 بنكاً محلياً منها 5 بنوك تقليدية و 5 بنوك إسلامية وبنك واحد متخصصاً و 12 فرعاً لبنوك أجنبية، ومن أبرز إنجازات القطاع المصرفي الكويتي نحو الشمول الاستدامة ما نوجزه فيما يلي:

الجدول (03): أبرز إنجازات القطاع المصرفي الكويتي نحو الشمول والاستدامة

محفظة القروض	- بلغ إجمالي القروض 58.5 مليار دينار في نهاية عام 2021 حيث استحوذ القطاعين الشخصي والعقاري على الجزء الأكبر من القروض القائمة حيث شكلا نسبة 26% و 20% من الإجمالي على التوالي؛ - بلغت قروض قطاع النفط والغاز أعلى مستوياتها على الإطلاق عند 3.4 مليار دينار من ناحية أخرى تراجع القروض الممنوحة لقطاعي التجارة والتشييد لتصل إلى 4.6 مليار دينار و 2.5 مليار دينار على التوالي.
الودائع	- الاستمرار التصاعدي للودائع فقد بلغ إجمالي ودايع القطاع المصرفي نحو 62.7 مليار دينار في عام 2021 بزيادة 2.5% مقارنة ب 2020؛ - ارتفاع حجم الودائع خارج الكويت بمقدار 1.3 مليار دينار بسبب توسع البنوك في عملياتها الخارجية - لا يزال الاعتماد على ودايع القطاع الحكومي أقل من الاعتماد على ودايع القطاع الخاص حيث يعتمد على هذا الأخير كمصدر رئيسي لأموال البنك حيث شكلت ودايع الافراد 56.5% من إجمالي الودائع.
التحول الاقتصادي نحو الاستدامة	- تقوم البنوك الكويتية باتخاذ خطوات نحو تحقيق تمويل أكثر استدامة، فعلى مدى السنوات الخمس الماضية كانت هناك جهود متزايدة لزيادة الاقبال على الفرص التمويلية الخضراء، حيث بلغت نسبة الاستثمارات في السندات الخضراء 145.8% والقروض الخضراء 129.4%؛ - تمثل استثمارات البنوك في القطاعات المضرة بالبيئة نحو 12.4% من الاستثمارات ذات الدخل الثابت و 0.6% فقط من الاستثمارات في الأسهم، وقد شكلت القروض الممنوحة للقطاعات المضرة بالبيئة نحو 9.4% من الإجمالي.
التحول الاجتماعي نحو الاستدامة	- تمكين المرأة من خلال تشغيل ما نسبته 58.3% من النساء كقوى عاملة وأن نسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب قيادية تمثل 41.5%؛ - والاهتمام بنشر الثقافة المالية وزيادة الوعي لدى مختلف شرائح المجتمع وكيفية الاستفادة المثلى من الخدمات المتنوعة عبر حملة التوعية المصرفية "لنكن على دراية"؛ - يبادر لبناء كوادر عالية التأهيل في المجال المصرفي والمالي بصفة خاصة وجعلهم على درجة عليا من الكفاءة والافتدار حيث بلغ عدد خريجي هذه المبادرة (كفاءة) 826 خريجاً خلال 2021/2020.
نظم الدفع والتسوية	- انخفاض عدد وقيمة المعاملات الورقية إلى ما دون المتوسط للسنوات الخمس الماضية، في حين نما عدد وقيمة معاملات الدفع الالكتروني بنسبة 49% و 34% على التوالي مما ساهم في زيادة عدد وسائل الدفع الالكتروني المتاحة؛ - وصول المعاملات عبر الانترنت إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق لتشكّل 43% من إجمالي المعاملات غير النقدية؛

الخدمات المصرفية الشاملة والمستدامة: دراسة حالة الجهاز المصرفي لعينة من الدول العربية

زيادة عدد أجهزة الصرف الآلي بمعدل أسرع من أجهزة الصراف الآلي 9.2% بينما ارتفع عدد أجهزة الصرف الآلي بنسبة 5.2% مما يؤكد تفضيل المدفوعات الإلكترونية على النقد.	
تمثل نسبة مستخدمي الخدمات المصرفية الرقمية 51% من إجمالي عدد عملاء البنك سنة 2021 مقارنة بـ 24% سنة 2017؛	الخدمات المصرفية الرقمية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: البنك المركزي الكويتي، تقرير الاستقرار المالي والتقرير السنوي، 2021.

تعد هذه الأرقام والاحصائيات جديرة بالثناء خاصة إذا استمرت في الارتفاع، وبشكل عام تعرب البنوك الكويتية سعيها نحو أعمال أكثر إضمارا وانصافا وصداقة للبيئة، وهو ما أظهرته جهود بنك الكويت الوطني بدعم من البنك المركزي الكويتي.

1.5.3. أبرز الممارسات المصرفية الشاملة للبنوك التجارية الكويتية

تحت مسمى البنك المركزي الكويتي نحو الشمول والاستدامة تقدم البنوك التجارية العاملة تحت لوائه مجموعة من الخدمات الشاملة تمكنه من الانتشار والتوسع، ما أثبتته البنك الوطني على مدى 69 سنة كمؤسسة مالية رائدة داخل الكويت وخارجها، فالיום لدى بنك الكويت الوطني حوالي 140 فرع في 14 دولة عبر 4 قارات، وبالاعتماد على الموقع الرسمي للبنك الوطني فإنه يوفر مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المصرفية منها:

- خدمات مالية استشارية بالإضافة لتوفير خدمة الاستشارة المالية للمقيمين وغير المقيمين بالكويت؛
- تقديم باقة متنوعة من البطاقات الائتمانية؛
- امتلاك صناديق استثمارية متنوعة حسب الأدوات المتداولة بها (السندات، الأسهم، الصكوك)؛
- القروض الاستهلاكية والعقارية الصديقة للبيئة المحلية منها والدولية.

2.5.3. أبرز الممارسات المصرفية المستدامة للبنوك التجارية الكويتية

من أبرز معالم الاستدامة لعام 2021 للبنك الوطني الكويتي نوضحها في الجدول الآتي:

الجدول (04): أبرز معالم الاستدامة لبنك الكويت الوطني

الريادة في السوق: تجربة العملاء
تصنيفات متفوقة للاستقرار المالي الخارجي على المدى الطويل
تصنيفات Moody's A1; Standard and Poors A and Fitch Ratings A+
مؤشر رضا العملاء بلغ 94% (CSI)
مؤشر صافي نقاط الترويج بلغ 56% (NPS)
بلغ متوسط وقت الاستجابة في الخدمات المصرفية للأفراد لحل شكاوى العملاء أربع أيام وهو تحسن بنسبة 20% عن عام 2020
تعزيز تنمية القوى العاملة والمشاركة
بلغ متوسط تدريب موظفي بنك الكويت الوطني 5.2 ساعة لكل موظف
استثمار 1021277 دينار كويتي في تدريب الموظفين زيادة بنسبة 71% عن عام 2020

بلغت نسبة الاناث في البنك 74.6%

ممارسة الاشراف على التأثير البيئي
مبنى المقر حاصل على شهادة LEED GOLD
زيادة معدل إعادة التدوير بنسبة 1.7% لتحقيق إعادة 100%
إعادة تدوير الورق بـ 84.5 طن
تقليل استهلاك البلاستيك بنسبة 64%
تقييم والابلاغ عن ما مجموعه 38885 كمن مري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون عبر انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من النطاق 1-2 و 3
الرقمنة
إطلاق Weyay Bank وهو اول بنك رقمي في الكويت

بلوغ معدل تفعيل خدمة بنك الكويت الوطني عبر الهاتف 58.8%
الحصول على جائزة الابتكار في الخدمات المصرفية الرقمية -الشرق الأوسط- سنة 2021 من ذابانكر وغيرها من الجوائز الدولية
تطوير تأثيرنا الاجتماعي
المساهمة بمبلغ 1770500 دينار كويتي للاستثمار المجتمعي
بلغ عدد الموظفين المتطوعين 59 موظف
أمن البيانات
الحصول على شهادة ISO27001 في ثلاث مجالات رئيسية: تكنولوجيا المعلومات، تقنيات الأمن، نظم إدارة أمن المعلومات
تعزيز إدارتنا
تم نشر بيان حقوق الانسان من بنك الكويت الوطني
إضافة مديرين مستقلين جديدين إلى مجلس ادارتنا؛ أحدهما له خبرة في معايير ESG

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: بنك الكويت الوطني 2021، تقارير الاستدامة، ص 06.

من خلال جدول السابق نلاحظ ان جهود بنك الكويت الوطني نحو الاستدامة تمس جميع أبعاد التنمية المستدامة منها العمليات المسؤولة بيئياً والاعتماد على الخدمات المالية الرقمية لتقليل الأثر البيئي من ابرزها خدمة الدفع اللاتلامسي مثل Samsung Pay وFitbit Pay. وكغيره من البنوك يعمل على ضمان حصول كافة الافراد والمؤسسات على التمويل من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية الشاملة لزيادة التأثير الاجتماعي والحد من الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية المجتمعية، وغيرها من المساهمات كتأجيل دفع أقساط القروض لفترة محددة نتيجة الوباء العالمي COVID-19، وكسر الحواجز امام الوصول إلى رأس المال اللازم لبقاء ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصاً منها الملتزمة والمتبناة لمعايير ESG في أعمالها اليومية وتعزيز ممارسات الشراء المستدام، وتبني أنشطة المسؤولية الاجتماعية، ولن تصل نتائج هذه المبادرات لفائدتها القصوى إلا بانتهاج ممارسات الحوكمة المؤسسية وتطبيق أعلى معاييرها مع ترسيخ الاستدامة والشمول وغيرها من الممارسات والمبادرات التي تعمل على تعزيز قدرة بنك الكويت الوطني على الاستمرار والنمو. (NBK, 2021).

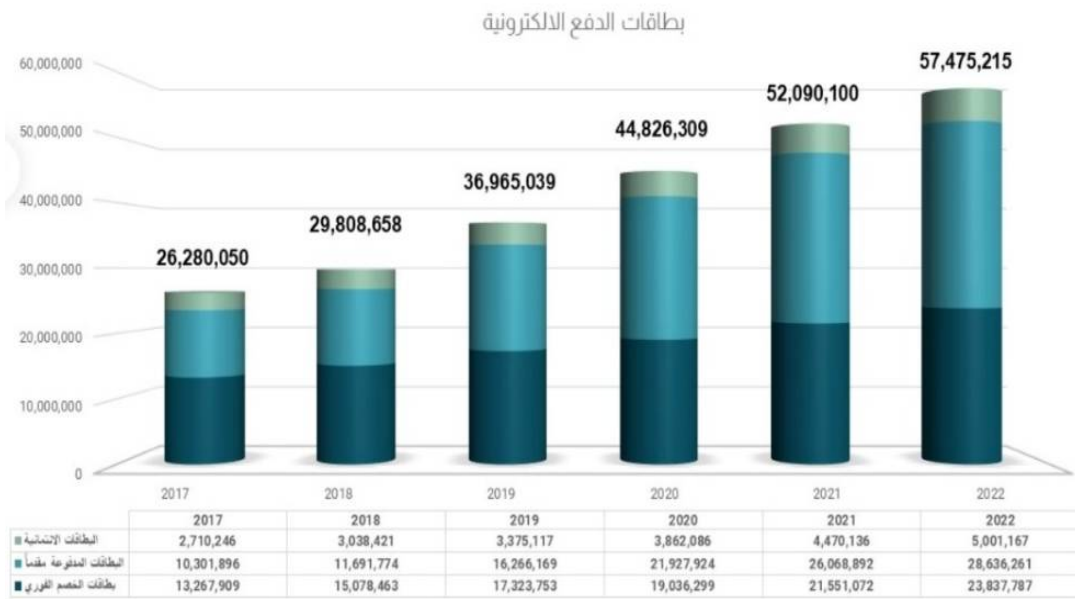
ومما سبق فإن للبنوك الكويتية نصيب من الممارسات التي تعنى ببناء المستقبل المستدام لكافة أصحاب المصالح من خلال تقديم منتجات وخدمات مسؤولة ومستدامة وشاملة ذات التأثير واسع النطاق على العديد من النواحي.

6.3. جمهورية مصر العربية:

يتكون الجهاز المصرفي المصري من 37 بنكاً منتشرة عبر كامل تراب الجمهورية بعدد فروع قدره 4628 كأخر إحصائية صادرة خلال 2022، يولي البنك المركزي اهتماماً بالغاً بالتحول الرقمي من خلال مجموع مبادراته وأجراءاته، في هذا الصدد ونقلنا عن الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري فإن البنوك التجارية المصرية تقدم مجموعة من الخدمات ومن بينها:

- الخدمات المصرفية عبر الانترنت البنكي؛
- خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول وماكينات الصراف الآلي التي وصلت لـ 17962 ماكينة حتى 2021؛
- خدمة الانترنت البنكي عبر الهواتف الذكية والجدول اللاحق (الجدول 05) يوضح تطور عدد المشتركين بهذه الخدمات؛
- الخدمات المصرفية عبر ماكينات الصراف الآلي؛
- خدمات التحصيل الإلكتروني.
- خدمات اصدار بطاقات الدفع الإلكترونية (خصم، ائتمان، مسبقة الدفع، البطاقات اللاتلامسية) والشكل (03) يظهر حجم تطورها.

الشكل (03): تطور حجم بطاقات الدفع الالكترونية



المصدر: الموقع الالكتروني للبنك المركزي المصري.

الجدول (05): عدد مشتركين الخدمات البنكية عبر الهواتف الذكية

عدد مشتركين في الهاتف المحمول	22589217 مشتركاً
عدد المشتركين في الانترنت البنكي	10518852 مشتركاً
عدد المشتركين في الموبايل البنكي	9608540 مشتركاً

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2021/2020، ص 54.

ضمن منهجية البنك المركزي المصري لنشر الخدمات المالية والمصرفية الرقمية لتسهيل وصول المواطنين إلى الخدمات والاستفادة القصوى من البنى التحتية المالية من خلال اتخاذ العديد من المبادرات والإجراءات واعداد المشاريع بغية مواكبة التطور السريع الذي وصل اليه العالم في مجال المدفوعات والأرقام التي سبق عرضها توضح مسعى البنوك التجارية في تنظيم نشاط استخدام نظم ووسائل الدفع بالطرق الالكترونية.

كما أن منشورات البنك المركزي لازالت تخلو من أجزاء عن الاستدامة أو حتى المسؤولية الا أنه اتخذ مجموعة من التدابير الرئيسية لتعزيز التمويل المستدام كسبيل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1.6.3. التدابير الرئيسية لتعزيز التمويل المستدام:

اتخذ البنك المركزي المصري من الخطة التنفيذية التي بدورها ستكون السبيل لتحقيق ذلك كما يلي: (البنك المركزي

المصري، 2023)

- بناء قدرات العاملين بالقطاع المصرفي في مجال التمويل المستدام والاستدامة بشكل عام؛
- اصدار نشرات تعريفية متخصصة في مجال التمويل المستدام مع اصدار تعليمات رقابية بشأنه؛
- اجراء دراسة لقياس جهود القطاع المصرفي في مجال التمويل المستدام وتحديد التحديات والحلول والفرص المتاحة؛
- حث البنوك على دمج عناصر التمويل المستدام في أنشطة البنوك وتعزيز هذا المفهوم ليشمل كل أنشطة البنك؛
- توجيه البنوك نحو تمويل مشاريع تراعي أهداف التنمية المستدامة بإستهداف شرائح جديدة من العملاء، كمنح التمويل الأصغر وزيادة معدلات اتاحة التمويل للمشاريع الموجهة للفئات الأكثر احتياجاً بأسعار عائد منخفضة؛

- توجيه البنوك نحو الاستثمار أو تمويل مشاريع ذات انبعاثات كربونية منخفضة تستهدف قطاعات جديدة وتساهم في تنوع محفظة البنك؛

2.6.3. أبرز الممارسات المصرفية المستدامة لدى البنوك التجارية المصرية:

- من أبرز معالم معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة على مستوى البنك التجاري الدولي: (Commercial International Bank, 2021, p. 10)
- البنك التجاري الدولي هو أول بنك في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يحصل على ختم المساواة بين الجنسين المصري بناء على نموذج البنك الدولي للمساواة بين الجنسين (GEM)؛
 - قيامه بدمج استراتيجية التمويل المستدام في استراتيجيته التشغيلية؛
 - تم إدراجه في عدد من مؤشرات الاستدامة بما في ذلك الحصول على المركز الأول في مؤشر الاستدامة بالبورصة المصرية وإدراجه في مؤشر FTSE4Good ومشروع الإفصاح عن الكربون ومؤشر بلومبرج للمساواة بين الجنسين؛
 - توقيعه على مبادئ UNEP-FI للخدمات المصرفية المسؤولة، واعتماده لمبادئ خط الاستواء؛
 - أصبح البنك أحد الموقعين المؤسسين على تحالف Net-Zero Banking Alliance، مع التركيز على مواءمة محافظ الإقراض والاستثمار الخاصة بهم مع صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050 وتحديد الأهداف المتوسطة ل عام 2030؛
 - إصداره لأول سندات خضراء للقطاع الخاص في مصر بقيمة 100 مليون دولار أمريكي والتي تتماشى مع العديد من أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة باستراتيجية البنك التجاري الدولي (الأهداف: 6-7-9-11-13)؛
 - نشره لتقرير تقييم التأثير على محفظة الخدمات المصرفية للأعمال وفقا لمبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة.
- البنك التجاري الدولي يسعى لتطوير خدماته المالية التي تعزز التنمية المستدامة من خلال مراعاته لمسؤوليته الاجتماعية البيئية والمجتمعية، تجلى وعيه البيئي من خلال حرصه على تقليل بصمته الكربونية الناتجة عن عملياته التشغيلية من خلال إطلاق مبادرة Going Green أما عن استثماره المجتمعي ظهر من خلال مبادراته لدعم الصحة والثقافة وبرامج تعليم الأطفال وكذلك مبادراته لتمكين الشباب فضلا عن رعايته للمناسبات العامة والعلمية.

7.3. الجزائر

1.7.3. الممارسات والإجراءات نحو الخدمات المصرفية الشاملة:

منذ مطلع سنة 2023 والجزائر تخطو خطوات هامة في لوائحها النقدية والمصرفية بدايتها كان في 5 جانفي بارتفاع عدد البنوك التجارية إلى 20 بنكا بعد اعتماد بنك الإسكان عوض صندوق السكن CNL (الجريدة الرسمية، 2023، صفحة 35)، يلي ذلك إلغاء التعديل 11/03 لقانون النقد والقرض وكل ما جاء بعده من إصلاحات (2009-2010-2017) بإصدار القانون 09-23 المؤرخ في 21 جوان 2023 يقدم هذا الأخير أحكاما مهمة تتناول على وجه التحديد عمليات التكنولوجيا المالية والعملية الرقمية ومقدمي خدمات الدفع، يمثل هذا إدراك الجزائر للتطورات الحاصلة على المستوى الدولي وإدراكا منها للحاجة إلى إطار تنظيمي شامل لكافة جوانب تنظيم المهنة المصرفية، ومن بين أهم مخرجاته والتي تدعم الاستدامة والشمول من خلال تقديم الخدمات المصرفية بتمكين بنك الجزائر من استحداث أو تكييف أدوات للتدخل على مستوى السوق النقدية مع خصوصيات العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والتمويل الأخضر حسب ما جاءت به المادة 44 من نص القانون، وكذا الاستفادة من التكنولوجيا في تقديم حلول مصرفية مبتكرة ومريحة للعملاء أهمها إمكانية أخذ العملة الوطنية للشكل الرقمي وتسمى "الدينار الرقمي الجزائري" حسب نص المادة 02 من نص القانون (الجريدة الرسمية، 2023، الصفحات 4-9) وكذا منح البنوك والمؤسسات المالية الاعتماد بتقديم العديد من العمليات الموسعة

كعمليات الصرف الأجنبي و المعاملات المتعلقة بالذهب والمعادن الثمينة بالإضافة إلى الاستثمار والاكتتاب وغيرها من الخدمات واسعة النطاق التي تتيح للبنوك والمؤسسات المالية التكيف مع متطلبات السوق المتغيرة وتوفير مجموعة أكثر تنوعا من الخدمات لعملائها.(AFRIKAN HEROES, 2023)

انفتاح النظام البيئي المصرفي على مجمل هذه التعديلات وغيرها تدعم في الآونة الأخيرة بالتوسع المصرفي خارج الحدود الوطنية بتدشين بنكين خارجيين مما سيساهم في ترقية الاستثمار والتبادلات التجارية الثنائية بين البلدان وكذا تحقيق خدمات مالية مبتكرة تتيح للعملاء والمستثمرين الاستفادة من المنتجات عالية الجودة، تأسس برأس مال يقدر بـ 50 مليار دولار و 100 مليار دولار بمساهمة أربعة بنوك عمومية يمكن ايضاحها في الشكل الموالي:

الشكل (04): مساهمات البنوك العمومية في البنكين الخارجيين

	بنك الاتحاد الجزائري ALGERIAN UNION BANK
• بنك CPA والمساهم بـ 40% من رأس مال البنك:	
• بنك BNA والمساهم بـ 20% من رأس مال البنك:	
• بنك BEA والمساهم بـ 20% من رأس مال البنك:	
• بنك BADR والمساهم بـ 20% من رأس مال البنك:	
	بنك الجزائري السنغالي ALGERIAN BANK OF SENEGAL
• بنك BNA والمساهم بـ 40% من رأس مال البنك:	
• بنك CPA والمساهم بـ 20% من رأس مال البنك:	
• بنك BEA والمساهم بـ 20% من رأس مال البنك:	
• بنك BADR والمساهم بـ 20% من رأس مال البنك:	

المصدر: <https://www.elitihadcom.dz/>; consulté le 23/09/2023

يعد التمويل نقطة ارتكاز للتحويل إلى نموذج اقتصادي أكثر تنوعا وصلابة وتوفير المزيد من فرص العمل من خلال إصلاحات تشريعية منها قانون لاستثمار وقوانين ريادة الأعمال ومصادر الطاقة المتجددة التي تساعد على إيجاد بيئة ملائمة بمشاركة أكبر للقطاع الخاص، حيث بلغت القروض البنكية الممنوحة للاقتصاد الوطني من قبل جميع البنوك العمومية والخاصة 10.037 مليار دج حتى جوان 2022، حيث بلغت القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية 4.148 مليار دج مقابل 3.976 مليار دج نهاية 2021 بزيادة قدرها 117 مليار دج، القروض الممنوحة للشركات الخاصة عرفت ارتفاعا بمقدار 50 مليار دج، أما القروض الممنوحة للأسر بلغت 51 مليار دج (وكالة الأنباء الجزائرية، 2023) وقد أولت الحكومة اهتمامها بالبحث عن مصادر تمويل مستدامة ومولدة للثروة، وفي سبيل نشر الخدمات المالية والمصرفية وتسهيلها للعميل وتعزيز الوصول المالي وصل عدد الوكالات البنكية بـ 1603 وكالة عبر كامل تراب الجمهورية سنة 2021 مقارنة بـ 1575 وكالة بنكية سنة 2020 (بنك الجزائر، 2022، صفحة 50) أما عن عدد أجهزة الصراف الآلي وماكينات الصرف الآلي فقد ازداد عددها على مدى الخمس سنوات بداية من 2017 بـ عدد 1352 جهاز إلى 1409 جهاز سنة 2021 (بنك الجزائر، 2023)، مع وجود أكثر من 20 مليون حساب على مستوى البنوك منها 12 مليون حساب تويراضافة إلى 27 مليون حساب بريدي جاري مع وجود أكثر من 14 مليون بطاقة على مستوى البنوك و بريد الجزائر، فيما ارتفع عدد عمليات الدفع الإلكتروني من 65 ألف عملية سنة 2016 إلى أكثر من 2 مليون عملية سنة 2022 بحجم 7300 معاملة سنة 2016 إلى 7.5 مليون معاملة (وكالة الأنباء الجزائرية، 2023) نتيجة ارتفاع مستوى الثقافة المالية من خلال حملات زيادة الوعي المالي التي تطلقها البنوك التجارية.

2.3.4. الممارسات والإجراءات نحو الخدمات المستدامة

بالاطلاع على مختلف المنشورات التي تصدر من بنك الجزائر نلاحظ غياب النشر الانني للتقارير المالية وكذا عدم نشره لأي تقرير عن الاستدامة المصرفية او حتى ادراجها في تقريره السنوي غير أن للبنوك التجارية اساليبها في التعبير عن ممارساتها المستدامة من خلال مبادراتها في زيادة الشمول المالي بتركيزها على العملاء والاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية عبر مجموعة من المبادرات لدى بعض من البنوك الخاصة التي من بينها:

- ضمان تغطية صحية شاملة ومكملة لنظام التغطية الصحية الحكومية للموظفين؛
 - مبادرات خدمة المجتمع كدعم مختلف الجمعيات الخيرية؛
 - دعم الملتقيات العلمية والمؤتمرات الاقتصادية منها الملتقى الوطني حول الصيرفة الإسلامية ودورها في دعم قطاع الإنتاج، التسويق والتصدير، ومؤتمر تيبازة الدولي للمالية الإسلامية تحت عنوان "نحو إطار تشريعي، قانوني وشرعي للصكوك في الجزائر"؛
 - المشاركة في مجموعة من الأنشطة منها جمع اللوازم المدرسية للأطفال المحرومين، المشاركة في حملات التبرع بالدم؛
 - دعم الجمعيات التي تقدم المساعدة لذوي الإعاقة والمصابين بمتلازمة داون؛
 - حملة فحص سرطان الثدي لفائدة موظفات وأزواج موظفي البنوك؛
 - دعم الجمعيات التي العاملة في مجال تدريب الشباب على اندماجهم المهني من خلال التبرعات المالية والمادية؛
 - إقامة أسبوع الثقافة المالية داخل الوسط الجامعي بمشاركة الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية في مختلف ربوع الوطن وذلك في إطار تعزيز الثقافة المالية والتعرف على منتجات وخدمات البنوك؛
 - معايدة المجمع في مختلف المناسبات والاعياد (الدخول الاجتماعي، الأعياد الدينية والوطنية).
- والتي يوضحها أكثر الشكل الاتي:

الشكل (05): ممارسات المسؤولية الاجتماعية في البنوك الجزائرية



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المواقع الرسمية للبنوك التجارية الجزائرية
وفي مسعى التزام البنوك التجارية بالتنمية المستدامة دعما لتوجهات الحكومة لتحول نحو الاقتصاد الأخضر تم التوقيع على شراكة مالية مسؤولة بين سوسيتيه جنرال ومجموعة لافارج هولسيم الجزائر تتعلق بالتمويل المستدام تقدر

قيمتها بـ 1.4 مليار دينار بتاريخ 12 جوان 2022، تهدف هذه الاتفاقية الائتمانية إلى تمويل أنشطة الشركة من خلال آلية المكافآت الإضافية المرتبطة بأهداف لافارج الجزائر المناخية، تطبيقاً لأهداف البنك إلى تسهيل وتشجيع النمو المستدام وتطوير أنشطة الفاعلين الاقتصاديين في الجزائر يحشد هذا العرض جميع خبرات البنك البيئية والاجتماعية المالية المتكبرة. كما يعرب بنك BNP PARIBAS الجزائر عن دعمه للعملاء في تمويل مشاريعهم ذات الأثر الإيجابي يصل إلى 100% لمشاريع تحويل الطاقة وإعادة التدوير والحد من النفقات والانبعاثات الملوثة (BNP PARIBAS, 2023).

ومن خلال ماتقدم نلاحظ التزام الجزائر بالعمل نحو إقامة اقتصاد أخضر بمباشرة العديد من الإصلاحات التشريعية والتشغيلية والعمل على تكثيف وتوسيع شبكة فروع بنوكها التجارية وتعزيز الدفع الإلكتروني ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

4. خاتمة:

مع اتجاه البنوك نحو تنوع أعمالها أدى ذلك إلى ظهور العديد من التحديات التي ألزمت البنوك نحو العمل المصرفي الشامل والمستدام، حيث أصبحت الاستدامة والشمول في النظام المالي والمصرفي موضوعاً حاسماً والتي سيكون لها أثر ودعم كبيرين لتحقيق التنمية المستدامة نتيجة الدور المنوط بالجهاز المصرفي في توجيه الموارد، فضلاً عن معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية شاملة لمختلف النواحي التي يمكن أن تؤثر في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال ما تقدم في الدراسة تم اختبار فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- يقدم الجهاز المصرفي في الدول العربية مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية الشاملة والمستدامة: تقدم البنوك التجارية العربية منتجات وخدمات طورتها حسب مقتضياتها والتي تبرز مدى سعيها نحو معالجة العديد من القضايا من بينها عوامل ESG تعد الكويت من أبرز التجارب العربية الرائدة نحو الاستدامة من خلال ما حققته على كافة المجالات واعتماد التكنولوجيا لتحقيق أعلى مستوى من شمولية خدماتها، أما عن البنوك المصرية خطة خطوة نحو الاستدامة من خلال وضع مبادئ توجيهية نحو التمويل المستدام ويتوقع منها ممارسات بيئية مهمة بعد احتضانها لقمة المناخ COP27 خصوصاً ما تعلق بالبصمة البيئية لمصارفها، أما عن البنوك التجارية الجزائرية فهي تعبر عن مسؤوليتها الاجتماعية من خلال مجموعة من النشاطات والإجراءات التي تقوم بها دون الخوض في تفاصيلها في ما تعلنه من تقارير دورية بالإضافة إلى سعيها لتلبية احتياجات العملاء في مختلف القطاعات من خلال تقديم خدمات شاملة ومتنوعة وبمختلف صيغ التمويل وأنواعه وإجراء العديد من التعديلات.

- غياب الإفصاح المالي وغير المالي على مستوى البنوك التجارية الجزائرية له أثر على تسارع خطى تبني نهج الاستدامة: من أهم التحديات التي تواجه البنوك التجارية زيادة مستوى الإفصاح والشفافية المالية وغير المالية لما له من أثر إيجابي في استقطاب العملاء والمستثمرين ذوي التوجهات المستدامة في تعاملاتهم المالية.

بناءً على اختبار الفرضيات يمكن صياغة نتائج الدراسة على النحو الآتي:

- تراعي البنوك التجارية المصرية قضايا الاستدامة بتكثيف أعمالها مع التمويل المستدام وممارسة أنشطة المسؤولية الاجتماعية:

- تعد قضايا الاستدامة التي تركز عليها البنوك في المقام الأول: ممارسات المسؤولية الاجتماعية مع ممارسات التقليل من الأثر السلبي على البيئة:

- بالولوج للمواقع الرسمية للبنوك التجارية الكويتية والاطلاع على التقارير المالية وغير المالية نجد أن الفئة الكبرى من البنوك لحقت بالركب نحو الاستدامة؛
 - كشفت الدراسة انه وعلى الرغم من حداثة التوجه نحو الاستدامة المصرفية في الجهاز المصرفي الكويتي والمصري، إلا أن معظم البنوك استطاعت تحقيق ارقام قياسية وافتكاك جوائز في مختلف أبعاد ESG؛
 - مستوى الشمول والاستدامة للجهاز المصرفي الجزائري لايزال ضعيفا خاصة ما تعلق باستدامتها خاصة في ظل غياب الثقافة والوعي بمدى أهمية هذه الممارسات لكل من البنوك والعملاء وحتى السلطة المالية،
 - الإفصاح من طرف البنوك على الاستدامة في تقارير مفصلة عن تقاريرها السنوية يجعل من وتيرة الاستدامة المالية أكثر ديناميكية
 - التقدم في مستوى الاستدامة والشمول يحتاج إلى قواعد وأطر واضحة وسياسات تمكينية ملائمة ولوائح ومعايير وتغيير ثقافي وتنمية القدرات داخل القطاع المالي نفسه؛
 - بناء على النتائج المتوصل إليها توصي الدراسة بما يلي:
 - ضرورة زيادة برامج التوعية والتثقيف المالي من طرف البنوك لزيادة نسبة وصول الخدمات المقدمة من طرفهم نحو العملاء؛
 - العمل على ادخال التكنولوجيا المالية في تقديم الخدمات المالية لما لها من آثار إيجابية على مستوى استدامة وشمول الخدمات المصرفية المقدمة؛
 - التوسع في أنشطة البنوك المستدامة الداخلية منها والخارجية والاستفادة من التجارب العملية للبنوك التجارية في الدول العربية؛
 - إعطاء أولوية لنشر التقارير غير المالية لما لها من دور في جذب العملاء والمستثمرين المستدامين نحو الخدمات المستدامة.
5. قائمة المراجع:

1. AFRIKAN HEROES. (2023). Retrieved from <https://afrikanheroes.com/2023/07/07/algeria-approves-new-law-permitting-fintech-and-digital-banks-for-the-first-time-heres-what-it-says/>
2. BNP PARIBAS. (2023, 11 10). Récupéré sur <https://www.bnpparibas.dz/merci-20-ans/>
3. Carè, R. (2018). Sustainable Banking Issues and challenges. Springer Nature.
4. Chandana Goswami, N. D. (2010). Tracing the Path to Universal Banking: The Indian Scenario. The Journal of Nepalese Business Studies.
5. Commercial International Bank. (2021). The System Transformation ESG REPORT 2021.
6. Deepika Saxena, N. D. (2021). SUSTAINABLE BANKING: A ROADMAP TO SUSTAINABLE DEVELOPMENT. Corporate Governance and Sustainability Review.
7. Deli Wang, K. P. (2022). Does Fintech Development Enhance Corporate ESG Performance? Evidence from an Emerging Market. Sustainability.
8. Giuseppina Procopio, A. T. (2020). Green Banking in Italy: Current and Future Challenges. In M. L. Chiappini, Contemporary Issues in Sustainable Finance. PALGRAVE STUDIES IN IMPACT FINANCE.
9. Kishore Kumar, A. P. (2022, July). Integrating the Notion of Sustainable Development in Banking: Analysing Historical and Conceptual Framework. Indian Journal of Economics and Development.
10. Marco Migliorelli, P. D. (2019). The Rise of Green Finance in Europe Opportunities and Challenges for Issuers, Investors and Marketplaces. Switzerland: Palgrave Studies in Impact Finance.

11. Phil Case.) May , 2012).Managing Sustainability risks and opportunities in the financial services sector.
12. Sá, M. d. (2022). ESG and Banks: Towards Sustainable Banking in the European Union. In P. C. Morais, The Palgrave Handbook of ESG and Corporate Governance. Springer.
13. Schutten, W. (2016). Sustainable banking business models.
14. Simon Dikau, N. R. (2019). Building a sustainable financial system:the state of practice and future priorities.
15. Simpson, S. B. (2019). The Financial Ecosystem The Role of Finance in Achieving Sustainability. Springer.
16. Stichele, M. V. (2015). Mobilising the financial sector for a sustainable future. SO M O.
17. THOMPSON, S. (2021). GREEN AND SUSTAINABLE FINANCE PRINCIPLES AND PRACTICE. Kogan Page.
18. WORLD BANK GROUP,UN ENVIRONMENT. (2017). A UN ENVIRONMENT – WORLD BANK GROUP INITIATIVE ROADMAP FOR A SUSTAINABLE FINANCIAL SYSTEM. Inquiry: Desing of a Sustainable Financial System.
19. الاتحاد. (2023، 09 23). تم الاسترداد من <https://www.elitihadcom.dz/>
20. البنك المركزي المصري. (2023). تم الاسترداد من <https://www.cbe.org>.
21. الجريدة الرسمية. (2023، 01 17).
22. الجريدة الرسمية. (27 جوان، 2023).
23. أمين عمراني. (2021). تعزيز التمويل الأخضر من أجل تحقيق التنمية المستدامة- دراسة تجربة الدول الآسيوية. مجلة الاقتصاد الجديد.
24. بنك الجزائر. (2022). التقرير السنوي 2021- التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
25. بنك الجزائر. (2023، 04 25). تم الاسترداد من <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-4/>
26. بنك الجزائر. (2023، 10 25). تم الاسترداد من <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A3%D8%AC%D9%87%D8%B2%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%84%D9%8A-dab-%D9%88-gab>
27. رافي نزار جميل، لقمان محمد أيوب الدباغ. (سبتمبر، 2022). معايير GRI وفي الصناعة المصرفية أمهما أفضل؟ دراسة حالة. Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences
28. زقير عادل. (2009/2008). تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواجهة تحديات الصيرفة الشاملة-دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري.
29. صندوق النقد العربي. (2023، 07 14). تم الاسترداد من <https://www.amf.org.ae/ar/news/14-07-2023/sndwq-alnqd-alrby-ysdr-altqyr-alsnwy-hwl-alastqrar-almaly-fy-aldwl-alrbyt-lam-2023>
30. لطفي مخزومي، الياس الشاهد، دفرور عبد المنعم. (2018). التمويل الأخضر: الفرص والتحديات. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة.
31. محمد عادل حسن أبو سمرة. (2018). أثر الاستراتيجيات التسويقية على التحول المصرفي من البنوك التقليدية إلى البنوك الشاملة .
32. محمد غالي راهي، رحيم قاب سليمان. (2021). التحليل المالي لمؤشرات الاستدامة المصرفية دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية للمدة (2019-2005). مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية .
33. نوال بن خالدي، محمد بن بوزيان. (2016). النظام المصرفي الجزائري: بين معوقات تطبيق نموذج الصيرفة الشاملة ومحدودية الصيرفة التقليدية. les cahiers du MECAS.
34. وكالة الانباء الجزائرية. (2023، 10 24). تم الاسترداد من www.aps.dz/ar/economie/132560-10-2022
35. وكالة الانباء الجزائرية. (2023، 11 10). Récupéré sur <https://www.aps.dz/economie/155206-modernisation-et-diversification-jazzairienne-des-produits-bancaires-pour-l-amelioration-des-indicateurs-de-l-inclusion-financiere>